أخبار الخليج

العدد (17470) - السنة الخمسون - الأربعاء 2 شعبان 1447هـ - 21 يناير 2026م

إسرائيل تبدأ عمليات هدم منشآت داخل مقر الأونروا بالقدس الشرقية المحتلة

القدس المحتلة - (وكالات الأنباء): بدأت جرافات إسرائيلية أمس الثلاثاء بهدم منشآت داخل مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في القدس الشرقية المحتلة، وفق ما أفاد مراسلو وكالة فرانس برس، في عملية وصفتها الوكالة الأممية بأنها «سابقة» و«انتهاك خطير».

وقال المتحدث باسم الأونروا جوناثان فولر لوكالة فرانس برس إن القوات الإسرائيلية «اقتحمت» مجمع الوكالة الأممية بُعيد السابعة صباحا وشرعت الجرافات في هدم المنشآت.

وأضاف «هذا الهجوم يعد سابقة على الأونروا ومقارها، ويشكل أيضا انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وللامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الأمم المتحدة». وقال فولر «يجب أن يكون الأمر بمثابة جرس إنذار، ما يحدث للأونروا اليوم يمكن أن يحدث غدا مع أي منظمة دولية أو بعثة دبلوماسية حول العالم». ودان المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني، عمليات الهدم في منشور على منصة إكس، معتبرا أنها محاولة جديدة من «السلطات الإسرائيلية لمحو هوية اللاجئ الفلسطيني».

ونددت المملكة العربية السعودية امس الثلاثاء بهدم إسرائيل مباني لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، مؤكدة دعمها للهيئة التابعة للامم المتحدة. وقالت الخارجية السعودية في بيان إنها «تدين بأشد العبارات هدم مبان تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة». واكدت المملكة «دعمها لوكالة الاونروا في مهمتها الإنسانية لإغاثة الشعب الفلسطيني الشقيق». كما ادان الأردن بشدة الثلاثاء عمليات الهدم، معتبرا أنها تشكل «تصعيدا خطيرا، وخرقا فاضحا للقانون الدولي، وانتهاكا لحصانات وامتيازات منظمات الأمم المتحدة».

من جهته، وصف مدير شؤون الأونروا في الضفة الغربية رولاند فريدريك الخطوة بأنها ذات دوافع سياسية. وقال لفرانس برس «يبدو أن الهدف هو الاستيلاء على الأرض لإقامة مشاريع استيطانية، كما يصرّح مسؤولون إسرائيليون علنا منذ سنوات في وسائل الإعلام وغيرها».

وذكرت صحيفة هآرتس اليسارية في إسرائيل الثلاثاء أن «من المتوقع إقامة نحو 1400 وحدة سكنية في الموقع». وأظهرت صور لفرانس برس معدات ثقيلة وهي تهدم منشأة واحدة على الأقل داخل المجمع، حيث رُفع علم إسرائيل فوق المبنى الرئيسي للأونروا. وذكر مصور لفرانس برس أن وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير حضر إلى الموقع وتفقده لفترة قصيرة.

وفي بيان عبر حسابه على تليجرام، قال بن غفير «هذا يوم تاريخي، يوم احتفال، ويوم بالغ الأهمية في مسار إدارة شؤون القدس». وأضاف «لسنوات كان داعمو الإرهاب هنا، واليوم يتم إخراجهم من هنا مع كل ما بنوه في هذا المكان. هذا ما سيحدث لكل مؤيد للإرهاب».

من جهتها، قالت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان إن الخطوة «لا تمثل سياسة جديدة، بل هي تنفيذ للتشريع الإسرائيلي القائم المتعلق بالأونروا- حماس». وأضافت أن «هذا المجمع لا يتمتع بأي حصانة وقد وضعت السلطات الإسرائيلية اليد عليه وفقا لكل من القانون الإسرائيلي والقانون الدولي». لكن فريديريك رفض الادعاء الإسرائيلي وأكد أن مقر الأونروا «لا يزال ملكا للأمم المتحدة ويتمتع بالحماية بموجب الامتيازات والحصانات الأممية، بغض النظر عما إذا كان مستخدما حاليا أم لا». ويخلو مقر الأونروا في القدس الشرقية من الموظفين منذ يناير 2025، بعد مواجهة استمرت أشهرا بشأن دور الوكالة في تقديم المساعدات الإنسانية في غزة، وانتهت بقرار إسرائيلي يمنع الأونروا من العمل داخل إسرائيل.

وقد اتهمت إسرائيل الأونروا بتوفير غطاء لمقاتلي حركة حماس، حتى أنها اتهمت بعض موظفي الوكالة بأنهم شاركوا في هجوم 7 أكتوبر 2023 على إسرائيل، والذي أشعل فتيل الحرب في غزة. ولكن تحقيقات محايدة خلصت إلى أن إسرائيل لم تقدم دليلا يدعم اتهاماتها بشأن تورط موظفين من الوكالة في أنشطة «إرهابية».

○ جرافات تقوم بهدم منشآت في مقر الأونروا. (أ ف ب)

○ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

رئيس الإمارات يقبل دعوة ترامب للانضمام إلى «مجلس السلام»

دبي - (أ ف ب): أعلنت وزارة الخارجية الإماراتية أمس الثلاثاء قبول الرئيس الإماراتي دعوة الولايات المتحدة للانضمام إلى «مجلس السلام»، وهي مبادرة أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. لتكون أبوظبي بين أولى الحكومات التي تصادق علنا على المبادرة.

وأفاد بيان الخارجية الإماراتية أن سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان قبل الدعوة المقدمة من الولايات المتحدة للانضمام إلى المجلس الذي أنشئ للعمل على حل النزاعات في العالم.

وأضاف البيان أن وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان «أكّد أن قرار الإمارات يعكس أهمية التنفيذ الكامل لخطة السلام المكونة من عشرين نقطة التي طرحها الرئيس دونالد ترامب بشأن غزة، والتي تُعدّ أساسية لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

وأضاف البيان أن الإمارات تؤكد مجددا استعدادها للإسهام الفعال في مهمة مجلس السلام «دعما لتعزيز التعاون والاستقرار والازدهار للجميع»، مما يشير إلى انضمام أبوظبي رسميا إلى أحدث مساعي واشنطن لحل الصراعات.

ووجّهت واشنطن دعوة الانضمام إلى المجلس الذي يرأسه ترامب إلى عدد من الدول والقادة.

وترتبط الإمارات الغنية بالنفط بعلاقة وثيقة مع الولايات المتحدة. وتقدّم أبوظبي باستمرار مساعدات لغزة، كما شاركت طائراتها في عمليات الإنزال الجوي فوق القطاع.

وتشارك وزيرة الدولة الإماراتية للتعاون الدولي ريم الهاشمي في «المجلس التنفيذي» المرتبط بمجلس السلام، والذي يبدو أنه سيضطلع بدور استشاري.

أنشئ «مجلس السلام» في البداية بهدف الإشراف على إعادة إعمار غزة، إلا أنه وبحسب «ميثاق» حصلت عليه وكالة فرانس برس، سيضطلع بمهام أوسع تتمثل في المساهمة بحل النزاعات المسلحة في العالم. وسيتعين على كل دولة مدعوة دفع مليار دولار لقاء الحصول على مقعد دائم فيه.

وورد في الميثاق أنّ «كل دولة عضو تتمتع بولاية مدتها القصوى ثلاث سنوات من تاريخ دخول الميثاق حيّز التنفيذ، قابلة للتجديد من جانب الرئيس ترامب. ولا تسري هذه الولاية التي تبلغ ثلاث سنوات على الدول الأعضاء التي تدفع أكثر من مليار دولار نقدا إلى مجلس السلام خلال السنة الأولى التي تلي دخول الميثاق حيّز التنفيذ».

من جانب آخر، أكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أمس الثلاثاء أن أوكرانيا تلقت دعوة للمشاركة في «مجلس السلام» الذي يعمل على إنشائه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لكنه استبعد انضمام بلاده إلى المجلس في حال مشاركة روسيا. وقال زيلينسكي ردا على أسئلة الصحفيين «لقد تلقينا الدعوة، ويعمل دبلوماسيونا على الأمر»، مضيفا «لكن من الصعب جدا عليّ أن أتصور كيف يمكننا أن نكون مع روسيا في مجلس واحد من أي نوع كان».

وقدم بعض القادة ردودا غامضة. فقالت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجا ميلوني إن بلادها «مستعدة للقيام بدورنا»، في حين قال رئيس الوزراء الكندي مارك كارني إن أوتاوا وافقت «من حيث المبدأ» في انتظار مزيد من التفاصيل. وأثار إدراج «الميثاق» في رسالة الدعوة مخاوف بعض الحكومات الأوروبية من أن يقوض ذلك عمل الأمم المتحدة التي اتهمها ترامب بعدم دعم جهوده لإنهاء الصراعات حول العالم. وجاء في الرسالة أن المجلس سيرأسه ترامب مدى الحياة.

إسرائيل تأمر عائلات في غزة بالإخلاء للمرة الأولى منذ وقف إطلاق النار

القاهرة - (رويترز): أمرت القوات الإسرائيلية عشرات العائلات الفلسطينية في جنوب قطاع غزة بمغادرة منازلها في أول إخلاء قسري منذ اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر، في حين قال سكان وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) أمس الثلاثاء إن الجيش الإسرائيلي يوسع نطاق المنطقة الخاضعة لسيطرته. وقال سكان من منطقة بني سهيلا شرق خان يونس إن الجيش الإسرائيلي أسقط منشورات يوم الاثنين على العائلات المقيمة في منطقة المخيمات بحي الرقب.

وتضمنت المنشورات المكتوبة باللغات العربية والعبرية والإنجليزية التي ألقاها الجيش على حي الرقب في بلدة بني سهيلا «رسالة عاجلة. المنطقة هذه تحت سيطرة الجيش، يجب عليك الإخلاء فورا. أنت تعرض حياتك للخطر». وخلال الحرب التي استمرت عامين قبل توقيع وقف إطلاق النار بوساطة أمريكية في أكتوبر، ألقت إسرائيل منشورات على مناطق تعرضت لاحقا للغارات والقصف، مما أجبر بعض العائلات على النزوح مرارا. وقال سكان ومصدر من حماس إن هذه هي المرة الأولى التي يعاد فيها إلقاء منشورات من هذا النوع منذ ذلك الحين. ولم يرد الجيش الإسرائيلي حتى الآن على طلب للتعليق.

لم يتجاوز وقف إطلاق النار مرحلتها الأولى، وهي المرحلة التي توقف فيها القتال الرئيسي، وانسحبت خلالها إسرائيل من أقل من نصف قطاع غزة، فيما أفرجت حماس عن رهائن مقابل إطلاق سراح معتقلين وسجناء فلسطينيين. ويقبع جميع السكان تقريبا البالغ عددهم أكثر من مليوني نسمة في حوالي ثلث مساحة القطاع حيث يعيش معظمهم في خيام مؤقتة أو مبان متضررة في وقت استؤنفت فيه الحياة تحت إدارة محلية تقودها حماس. وتبادلت إسرائيل وحماس الاتهامات بارتكاب انتهاكات كبيرة لوقف إطلاق النار، ولا تزال الفجوة واسعة بينهما بشأن الخطوات الأصعب المقررة ضمن المرحلة التالية للاتفاق.

وقال محمود، أحد سكان منطقة بني سهيلا والذي طلب عدم نشر اسم عائلته، إن أوامر الإخلاء شملت ما لا يقل عن 70 عائلة تقيم في خيام ومنازل، كان بعضها متضررا جزئيا، في المنطقة. وأضاف في اتصال هاتفي مع رويترز من خان يونس «احنا نزحنا من المنطقة وقعدنا حاليا في المنطقة غرب الحي اللي كنا فيه، هاي يمكن المرة الرابعة أو الخامسة اللي الاحتلال بيقوم فيها بالتمدد، تمدد الخط الأصفر منذ الشهر الماضي». وتابع الرجل وهو أب لثلاثة أطفال «في كل مرة بيتوسعوا حوالي 120 إلى 150 مترا في داخل المنطقة اللي السيطرة فيها فلسطينية».

قال إسماعيل الثوابتة، مدير المكتب الإعلامي الحكومي الذي تديره حماس في غزة، إن الجيش الإسرائيلي وسع المنطقة الواقعة تحت سيطرته في شرق خان يونس خمس مرات منذ بدء سريان وقف إطلاق النار، مما أدى إلى تهجير ما لا يقل عن تسعة آلاف شخص. وقال الثوابتة لرويترز «في يوم الاثنين الموافق 19 يناير 2026، أقدم جيش الاحتلال الإسرائيلي على إلقاء منشورات تحذيرية تطالب بالإخلاء القسري في منطقة بني سهيلا شرق محافظة خان يونس، في خطوة تندرج ضمن سياسة ممنهجة تهدف إلى ترهيب المدنيين وفرض النزوح بالقوة». وأضاف أن أوامر الإخلاء الجديدة تشمل نحو ثلاثة آلاف شخص.

○ خيام تؤوي الفلسطينيين بعد تدمير منازلهم في غزة. (أ ف ب)

ترامب يتهم بريطانيا بارتكاب «حماقة كبرى» بتسليمها جزر تشاغوس لموريشيوس

واشنطن - (أ ف ب): اتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمس الثلاثاء بريطانيا بارتكاب «حماقة كبرى» بتوقيعها اتفاقا عام 2024 لتسليم جزر تشاغوس الواقعة في المحيط الهندي لموريشيوس، في وقت يسعى هو نفسه للسيطرة على جزيرة جرينلاند الدنماركية. وكتب ترامب على منصته تروث سوشال أن «تخلي المملكة المتحدة عن أرض بالغة الأهمية عمل ينم عن حماقة كبرى، وهو سبب آخر ضمن سلسلة طويلة جدا من الأسباب المرتبطة بالأمن القومي التي تحتم الاستحواذ على جرينلاند».

ويشكل ذلك تحولا كبيرا في موقف ترامب بعدما أيّد الاتفاق في السابق. توصلت بريطانيا في 2024 إلى «اتفاق تاريخي» مع موريشيوس اعترفت بموجبه بسيادة مستعمرتها السابقة على جزر تشاغوس مع احتفاظها بقاعدة عسكرية مشتركة بريطانية أمريكية في دييغو غارسيا، كبرى جزر الأرخبيل، بموجب عقد إيجار. وكانت بريطانيا قد احتفظت بجزر تشاغوس بعد استقلال مستعمرتها السابقة في الستينيات.

وكتب ترامب: «في خطوة مذهلة، تخطط المملكة المتحدة، حليفتنا (الحاذقة) في الحلف الأطلسي، حاليا لتسليم جزيرة دييغو غارسيا، حيث موقع قاعدة عسكرية أمريكية حيوية، إلى موريشيوس، وذلك بلا سبب إطلاقا».

وتابع: «لا شك أن الصين وروسيا تنبهان لهذا العمل الذي ينم عن ضعف تام» مؤكدا أن «هذه قوى دولية لا تعترف إلا بالقوة، ولهذا السبب باتت الولايات المتحدة تحت قيادتي، وبعد عام واحد فقط، تحظى بالاحترام كما لم يحدث من قبل». وقارن ترامب بين تشاغوس وجرينلاند فكتب «على الدنمارك وحلفائها الأوروبيين القيام بما ينبغي».

دبلوماسيون: دول أوروبية تعيد النظر في مشاركتها في مركز تنسيق خاص بغزة تدعمه أمريكا

القدس المحتلة (رويترز): قال دبلوماسيون: إن عدة دول أوروبية تدرس ما إذا كانت ستوقف إرسال أفراد إلى مركز تنسيق تقوده القوات العسكرية الأمريكية بشأن غزة، مشيرين إلى أنه لم يسهم في زيادة تدفق المساعدات إلى القطاع الذي دمرته الحرب أو تحقيق تغيير سياسي.

وأنشئ مركز التنسيق المدني العسكري في جنوب إسرائيل في أكتوبر بموجب خطة الرئيس دونالد ترامب لإنهاء الحرب في غزة. والمركز معني بمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) وتسهيل دخول المساعدات ووضع سياسات ما بعد الحرب للقطاع الفلسطيني. وأرسلت عشرات الدول، من بينها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ومصر والإمارات، بعثات إلى المركز شملت مخططين عسكريين وكوادر مخابراتية في إطار سعيها للتأثير على المناقشات بشأن مستقبل غزة. إلا أن ثمانية دبلوماسيين أجانب قالوا لرويترز: إن مسؤولين من بعض الدول الأوروبية لم يعودوا إلى المركز الذي يقع بالقرب من حدود غزة منذ عطلتي عيد الميلاد والسنة الجديدة. وتشكك عدة دول في جدوى المركز، ووصفه أحد الدبلوماسيين الغربيين بأنه «بلا اتجاه». وقال دبلوماسي غربي آخر: «الجميع يعتقد أنه كارثة، ولكن لا يوجد أي بديل». وإعادة النظر الأوروبية في المجلس، التي لم ينشر عنها من قبل، هي أحدث مؤشر على عدم الارتياح بين حلفاء واشنطن في الوقت الذي ينتهج فيه ترامب سياسات خارجية غير تقليدية تجاه غزة وجرينلاند وفنزويلا. وقال الدبلوماسيون: إن بعض الحكومات الأوروبية تدرس الآن ما إذا كانت ستقلص وجودها في المركز أو حتى التوقف عن إرسال أفرادها بالكامل. ورفض الدبلوماسيون الإفصاح عن الحكومات التي تعيد تقييم موقفها.

وأضاف الدبلوماسيون: انه لم تطرأ أي زيادة ملحوظة في المساعدات الإنسانية التي تدخل غزة منذ سريان الهدنة، خلافا لما يؤكده البيت الأبيض، ويأتي هذا الجمود في الإمدادات رغم الحاجة الماسة إليها في ظل تفشي الجوع والتشرد على نطاق واسع. وان إسرائيل لا تزال تتحكم فعليا في سياسة المساعدات في غزة رغم تكليف مركز التنسيق المدني العسكري بقيادة الولايات المتحدة بالمساعدة في تعزيز إمدادات الإغاثة إلى القطاع.

ويدير جنرال أمريكي مركز التنسيق المدني العسكري الذي يستضيف أيضا أفرادا عسكريين أمريكيين وإسرائيليين. وكان تأسيسه خطوة أساسية في المرحلة الأولى من خطة ترامب لوقف إطلاق النار، والتي واجهت تحديات جسيمة جراء الغارات الجوية الإسرائيلية المتكررة على غزة ضد ما تزعم إسرائيل إنها محاولات من «حماس» لتنفيذ هجمات.

وبينما يسعى ترامب إلى تنفيذ المرحلة التالية من خطته، والتي تتضمن إنشاء «مجلس سلام» للإشراف على سياسة غزة، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان مركز التنسيق المدني العسكري سيحتفظ بأي دور مؤثر على تشكيل السياسة أو توزيع المساعدات.

وقال الدبلوماسيون: إنه من غير المعروف أيضا كيف سيعمل المركز مع هيئات «مجلس السلام» المعنية بغزة، بما في ذلك لجنة التكنوقراط الفلسطينيين التابعة له. وأعلنت واشنطن الأسبوع الماضي انتقال خطة ترامب إلى المرحلة الثانية التي تشمل نزع السلاح وإعادة الإعمار. ولكن الإعلان لم يتضمن أي إشارة إلى انسحابات عسكرية إسرائيلية، بخلاف الانسحاب الجزئي السابق الذي أبقى 53 بالمائة من غزة تحت السيطرة الإسرائيلية. وذكرت رويترز في نوفمبر أن شركاء الولايات المتحدة أبدوا قلقا من إمكانية تقسيم غزة فعليا مع تعثر الجهود الرامية إلى دفع خطة ترامب إلى ما بعد وقف إطلاق النار. ولم يرد أي ذكر في إعلان ترامب للمرحلة الثانية عن نشر متوقع لقوة متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار في القطاع.

وقال الدبلوماسيون: إنه من غير المرجح أن تنسحب الدول رسميا من مركز التنسيق، لأسباب من بينها عدم إثارة غضب ترامب فضلا عن رغبتها في الاحتفاظ بقدرة على تعزيز المشاركة في المركز إذا ما اكتسب أهمية. وأوضحوا أن هناك أيضا مخاوف من أن يؤدي الانسحاب من المركز إلى منح إسرائيل سلطة أكبر فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بقطاع غزة ما بعد الحرب. ولا يوجد ممثلون فلسطينيون في المركز وقد يسهم أي وجود أوروبي في مراعاة المصالح الفلسطينية.

○ جنود أمريكيون وإسرائيليون في مركز التنسيق العسكري.